

## الفصل الحادي عشر

### كتابة البحث القانوني

لا شك بأن كلمة " بحث " تعتبر عن مفهومين وفقاً للمعنى الذي يمكن أن تتدرج تحته . ففي المعنى الواسع، فإن كلمة " بحث " المتنوعة، من طريق تحليلها وإعادة بنائها من جديد بشكل يتناسب مفهومها الحديث مع متطلبات الحياة الاجتماعية من جميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، الأخلاقية، ... والسياسية " أما في المعنى الضيق فإن كلمة " بحث تفيد عن : " الإجابة على سؤال معين " .

فالبحث يبدأ بشكل عام باختيار موضع معين يتعلق بمختلف العلوم بشكل عام، من اجتماعية أو اقتصادية، أو عقائدية، أو سياسية .... الخ، كما يمكن تحديد وتخصيص هذه المواضيع عن طريق تعيين الاتجاه الذي يمكن دراستها في ضوءه، كعلم الاجتماع الديني، أو علم تحديد الموضوع المنوي دراسته بشكل دقيق . من أجل ذلك، لا بد من أن يكون لكل اختيار، ولأي موضوع، حافظ معين يستند إليه الباحث ويبرره . فيكتسب، موضوع البحث أهميته أكثر فأكثر من غيره من المواضيع، كلما كان بشكل رداً واضحاً، على استفسارات مطروحة، أو على احتياجات معينة، أو كلما كان حديثاً في معالجة مشكلة معينة من المشاكل المطروحة .

نستطيع مما تقدم، أن نعرف " البحث القانوني " على أنه : " دراسة موضوع قانوني، أو نقطة قانونية معينة، من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة، عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المستجعة حولهما، وعرضهما بصورة رد واضح على جميع الاستفسارات والحاجات لحل مشكلة من المشاكل المطروحة .

**المبحث الأول : مساهمة البحث القانوني في التطور الاجتماعي :** إن هذه المساهمة تتجلى بصورة واضحة في الغاية التي يهدف إلى تحقيقها البحث القانوني، فكما رأينا سابقاً، بأن القانون هو علم له اتصال بجميع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي، فإن

تطور القانون يعكس بالتالي التطور الموازي له في العلوم الأخرى، فالبحث القانوني إذاً وإنسجاماً مع الهدف الذي يرمي إليه، هو مساهمة جديدة في تطوير مفهوم معين لمشكلة من المشاكل المطروحة، في ضوء الاجتهاد والفقهاء الحديثين، كما يساهم بالتالي في وضع الخطوط العريضة لتطورها وأبعادها، وكذلك للحلول المقررة لها، أو لتلك التي يمكن أن تقرّر لها. هذا فيما يتعلق بالغاية والهدف اللذان يجب أن يحكما عمل كل باحث قانوني، سواء أكان فقيهاً، محامياً، أستاذاً في الحقوق، أم قاضياً .

أما فيما يتعلق بالطالب في الحقوق، فإن البحث القانوني، هو عمل متمم للمحاضرات للمحاضرات التي تلقى أثناء الدروس، والندوات، والمناظرات القانونية، بحيث يأتي هذا العمل على وسيلة لإشباع تلك المحاضرات، من خلال التركيز على نقطة معينة لا يسع المحاضر أن يتطرق إليها بنفس الدقة التي يعالجها به البحث القانوني، والذي يشكل في النهاية دراسة معمقة ومركزة لهذا الموضوع أو ذلك، أم لهذه النقطة المعينة أم تلك . أما إذا كان البحث بصورة عرض لسرد المعلومات المكوّنة له، دون أي تجديد فيها، أو دون أي مناقشة عملية لها، فلا يكون عندها لهذا البحث أي قيمة، لا على الصعيد العلمي، ولا على الصعيد القانوني .

**المبحث الثاني : المواصفات الواجب توافرها لدى الباحث القانوني :** إذا كان علم القانون كغيره من العلوم الأخرى يعتره بعض الأحيان عدم الدقة في النتائج التي يمكن أن تترتب على دراستها، إلا أنه من المؤكد، بأن هذا العلم يقوم على قواعد ثابتة، كما يركز على مفاهيم، معطيات، وافتراسات مسلم بها، تطورت عبر التاريخ جميع المصطلحات التي تعبر عنها، على يد أشهر علماء الفقه القانوني القديم والحديث، لذلك، لا بد للباحث القانوني، الذي يركز على المعلومات المنوي دراستها في بحثه، من أن يلم أيضاً بالمعلومات المتعلقة بعلم القانون، إذ أنه بدونها لا يستطيع القيام بتقديم أي بحث قانوني، وعليه فعلى هذا الباحث أن يتمتع بالدقة، بالتنظيم، بالمهارة، بالأمانة، بالمنطق، بالقدرة على التأمل، بالبراعة في التأليف وتقديم الأبحاث، وأهم من ذلك، كله ، أن يتمتع بالصبر وطول الأناة والثبات، والقدرة على التحدي وتذليل الصعوبات مهما بلغ شأوها .

**المبحث الثالث : شكل البحث القانوني :** قد يظهر البحث القانوني بأشكال مختلفة، تقتصر على أهمها :

أ- المقالة : " Article " ، وهو بحث قصير علمياً، بالنسبة لغيره من الأشكال الأخرى، هذا إذا ما قيس من حيث الحجم، حيث تعزز لدى الطالب أثناء دراسته الجامعية، المعلومات التي استفاد منها في المحاضرات المختلفة . وينزل منزلة المقالة، ما يسمى بالدراسة : العرض، البحث، الاختبار، الأعمال الموجهة، فعدد صفحاتها مبدئياً لا يتعدى العشرون صفحة .

ب- الرسالة : وتطلق على البحث القانوني الهادف إلى تحقيق مرتبة علمية معينة، إما في الدراسات العليا، أو للحصول على الدكتوراه . والرسالة من الناحية القياسية، أطول وأوسع مدى من المقالة . وهي تنصب على معالجة موضوعاً مهماً وحيوياً بإسلوب متقن على درجة من حسن الصياغة والإخراج والكتابة . فإذا كانت غاية الرسالة الحصول على شهادة الدراسات العليا، فعدد صفحاتها يكون بحدود مئة صفة تقريباً .

ج- الأطروحة : تنتمج الأطروحة مع الرسالة من حيث الهدف المنوي الوصول إليه من تقديمها وعرضها، وهي بشكل عام تكون منحصرة في الحصول على شهادة الدكتوراه . وعدد صفحاتها مبدئياً يكون بحدود الثلاثمائة إلى أربعمئة صفحة تقريباً، إنما تكون من حيث الناحية القياسية محكومة بالموضوع الذي تعالجه .

وهكذا، بعد أن تعرفنا بشكل موجز، إلى مفهوم البحث القانوني، لا بد لنا بالتالي، من التعرف إلى الأسلوب المنهجي العلمي الذي يسمح للباحث القانوني بالتوصل إلى التنقيب عن العناصر الجوهرية التي يتألف منها بحثه القانوني ( الفرع الأول ) لكي نوضح بعدها الأسلوب المتبع في تحديد هذه العناصر الجوهرية بصورة علمية واضحة، إلى حيز الوجود لكي يتم بعد ذلك استيعاب، من قبل من وجّه إليهم : هذا البحث ( الفرع الثاني ) .

المبحث الرابع : التنقيب عن عناصر البحث القانوني : إن التنقيب والتفتيش عن هذه العناصر الجوهرية، لا تكفي بحد ذاتها، للوصول إلى بحث قانوني جيد، إنما يتوجب على الباحث القانوني أن يكون على درجة كبيرة من المقرة في إمكانية صحة استعمالها، عن طريق فرزها، وبالتالي حسن إختيار ما هو ضروري منها لبحثه، من أجل التخلي عن بقية العناصر الأخرى ( أي الغير ضرورية)، وإخراجها من موضوع بحثه . وهذا ما يسمح للباحث، بتجسيد هذه العناصر الجوهرية المفيدة، ضمن الأقسام التي يتألف منها هذا البحث، بصورة متسلسلة، متجانسة، ومتوازنة. والجدير بالذكر، بأن الباحث قد يمكنه

التوصل إلى هذه العناصر الجوهرية بطريقتين مختلفتين :

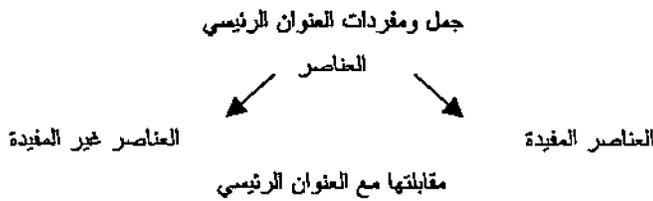
- أ- إما بالتفتيش مباشرة، عنها، وذلك بالاتصال بذوي الخبرة القانونية : أساتذة جامعة، قضاة، محامين، رجالِ فقه ... الخ . وكذلك بالاتصال بالمؤسسات القانونية التي قد تشكل جزءاً من بحثه : كالمؤسسة التشريعية، أو التنفيذية، المؤسسات العامة ... الخ .
- ب- وإما بالتقريب عنها، في المكتبات العامة، والخاصة، في الكتب القانونية المختصرة والموسعة، المؤلفات الضخمة أو النشرات والمجلات القانونية، أو دائرة المعارف ... الخ . فالطريقة الأولى ( أي الطريقة العلمية )، هي في الحقيقة مكلفة من الناحية المالية، وإن كانت بنظرنا هي أجدى وأدق من الطريقة الثانية ( أي النظرية البحتة )، إلا أن أغلبية الباحثين يلجأون إلى التفتيش عن العناصر الجوهرية لموضوع بحثهم، بإتباع الطريقة النظرية، والتي يمكن أن تتوفر لهم أكثر من الأولى. فالمكتبات الحديثة تضع تحت تصرفهم:
- صالات مخصصة للقراءة، حيث يكون معروض فيها المراجع المستعملة لديها .
  - صالة تحتوي على نماذج لمختلف البطاقات المتعلقة بالمراجع المطلوبة، والمتسلسلة، إما بحسب الأحرف الأبجدية للمؤلفين، أو عناوين المراجع، أو مواضيعها .
  - بنك المعلومات القانونية ( من أجل استخراج العناصر الجوهرية بواسطة الحاسوب الآلي ) .

- خدمة خاصة لإعارة المراجع .... الخ .

وهكذا، يتبين لنا، أن الباحث القانوني، يمكنه أن يفتش عن العناصر الجوهرية لبحثه، إما وفقاً لاسم المؤلف، أو لعنوان المرجع، أو بالنسبة أيضاً لموضوع المرجع ذاته. غير أن الباحث القانوني، وفي إطار تفتيشه عن العناصر الجوهرية، لا بد له من استكمالها بشكل تام في كل ما يتعلق بموضوع بحثه، وذلك من خلال معرفة ماذا، كيف، ولماذا يقرأ بكل تمعن هذا المرجع أو ذاك . من أجل هذا، لا بد للباحث القانوني من أن يسلط الضوء على الجمل والمفردات التي يتألف منها موضوع بحثه ( مبحث أول )، لكي يستطيع بعدها تحليل المواد الأولية المؤلفة لهذا الموضوع ( مبحث ثاني ) .

المبحث الخامس : تسليط الضوء على الجمل والمفردات : أن تسليط الضوء على الجمل والمفردات، يعني في مجال البحث القانوني، دراسة مركزة تحديداً لموضوع البحث، المعبر عنه في العنوان المكتوب في أول البحث . فنوع الموضوع المنوي بحثه، قد يكون،

إما واضحاً يتعلق بقسم موحد وقائم بذاته في القانون، كالمحرّض على الجريمة، وكالغرامة الجزائية، مجلس النواب، مجلس الوزراء، مبدأ الشرعية . هذه المواضيع تتركز على تعابير موحدة دقيقة ولها ذاتية مستقلة، تمكن الباحث من دراسته المركزة لموضوع البحث، بشكل مباشر، دون الوقوع في المتاهات المتشعبة . إلا أن هناك الكثير من المواضيع غير موحدة ولا قائمة بذاتها، بل تتعلق بعدة أقسام من القانون، قد تترك مجالاً واسعاً، للباحث القانوني، للوقوع في متاهات، يتوجب عليه أن ينتبه إليها حتى لا تؤدي إلى الخروج عن موضوع البحث، وبالتالي عن هدف الموضوع الذي يرمي إليه، والمتجسد في جمل ومفردات عنوانه الرئيس . عندها يلجأ إلى إخراج العناصر الغير مجدية ولا المفيدة من بقية العناصر الأخرى التي تصب في صلب الموضوع، وذلك عن طريق مقابلتها مع جمل وعبارات العنوان الرئيس، على الشكل التالي :



وهكذا يتم حصر الموضوع في الحدود التي يجب أن يكون فيها، دون الانزلاق بالخروج عن إطاره المحدد، بشرط أن تقرأ الجمل والمفردات التي يتكون منها موضوع البحث، بعناية وبدقة بالغة وتسلسل منظم، حتى تؤدي هذه القراءة الغاية المرجوة منها . فلو أخذنا كمثال بسيط موضوع من المواضيع المختلفة، يتعلق : " طبيعة المؤسسة العامة " . إن مقابلة " الطبيعة " بـ " الدور " يفيد بأن طبيعتها لا ترتبط بالدور الذي تقوم به هذه المؤسسة العامة، وبالتالي يكون بالإمكان تجنيب البحث كل ما له علاقة بدورها . كما أن الموضوع يتعلق أيضاً بـ " طبيعة المؤسسة العامة " . فيمكن بالتالي تجنيب البحث كل ما له علاقة بالمؤسسة الخاصة، سواء أكانت تجارية أو خيرية... الخ . كذلك الأمر، فلو كان الموضوع يتعلق مثلاً بـ " المحرّض في الجريمة "، فإنه يتعلق فقط في المجال الجزائي، دون المجال المدني أو الإداري، فينحصر الموضوع، بالتالي في هذا المجال فقط.

أما إذا كان الموضوع يتعلق بـ " الاشتراك الجرمي "، فإنه وإن انحصر في المجال الجزائي مبدئياً، إلا أنه يتعدى المحرّض ليشمل كل من الشريك، المتدخل، والفاعل المعنوي، أي ذلك الشخص الذي ينفذ جريمته بواسطة غيره العديم الأهلية أو الحسن النية.

أما إذا كان الموضوع يتعلق بـ " الإشتراك الجرمي في القانون " . هنا، فإن نطاق هذا الموضوع يشمل المواضيع السابقة، إضافة إلى التطرق للمجال المدني والإداري، وما يمكن أن ينشأ عنهما من جرائم يعاقب عليها القانون الجزائي ودور كل من المساهمين في هذا الجرم المشترك، على صعيد الاشتراك الجرمي في كل المجالات.

**المبحث السادس : التفتيش عن جزئيات العناصر المفيدة :** بعد تحديد عناصر الجمل والمفردات المفيدة للبحث، لا بد بعدها، من التفتيش عن الجزئيات المكونة لهذه العناصر . فجزئيات العناصر الجوهرية المفيدة والضرورية لتحديد طبيعة المؤسسة العامة، تقيد بأن هذه الطبيعة هي طبيعة قانونية وليست تعاقدية، أي أنها تخضع لنظام قانوني معين يتجسد في : طريقة إنشاؤها، علاقة موظفيها ببعضهم، سير العمل فيها، انقضاؤها . كذلك بالنسبة للجزئيات المكونة لدور المحرض في الجريمة تركز على تبيان موقع المحرض في الجريمة ، خلق التصوير الجرمي لدى الفاعل، عدم قبول الفاعل أو قبوله بارتكاب الجريمة، النتائج المترتبة على القبول أو عدمه بالنسبة للمحرض.

إن عملية البحث عن هذه الجزئيات، تكون أسهل على الباحث فيما إذا كانت محصورة في مقطع واحد أو جزء واحد في أي من المراجع المنوي الاستشهاد بها، إنما يتق الأمر إذا كانت هذه الجزئيات موزعة في عدة مقاطع أو عدة فقرات في كل مرجع من المراجع السابقة . وهكذا بعد التوصل إلى إيجاد المعلومات المفيدة التي يمكن في ضوءها تحديد إطار البحث مع المعطيات التي يمكن أن يتناولها الباحث في موضوعه، ينتقل إلى تحليل هذه المواد أو العناصر المفيدة التي يتألف منها موضوع بحثه .

#### **المبحث السابع : تحليل المواد الأولية المكونة لموضوع البحث :**

تعريف المفاهيم الجوهرية التي يتضمنها الموضوع: إن ما للتعريف من أهمية في التحليل لا بد لنا من إعادة ما نكرناه حول مفهوم التعريف بحد ذاته : " فهو في الحقيقة إبراز العناصر التي يتألف منها موضوع البحث، بكلمات شاملة، محددة، واضحة، وبسيطة، بحيث أن التعريف المعتمد يعبر عن فحوى الموضوع برمته قدر الإمكان، ويكون بإمكان كل قارئ له، الإحاطة بكل جوانب الغاية والهدف اللذين يرمي إليهما هذا التعريف " .

في ضوء ذلك، فإنه لا بد من تعريف المفاهيم المتعلقة بالجزئيات المكونة للعناصر المفيدة والضرورية لموضوع البحث، فالجزئيات المكونة لموضوع طبيعة المؤسسة العامة هي:

إنشائها : علاقة الموظفين ببعضهم البعض : سير العمل فيها : إنقضاؤها .

وبالتالي فإن تعريف جميع المفاهيم المتعلقة بهذه الجزئيات، يؤدي إلى بلورة الأفكار الرئيسية التي يدور حولها موضوع البحث، وذلك على الشكل التالي :

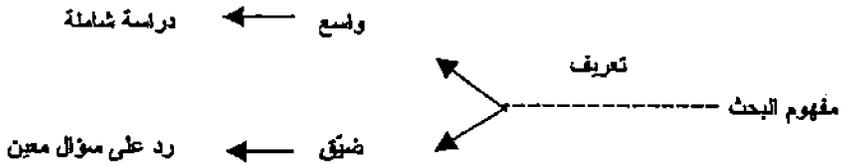
إثاء + تعريف	يؤدي	الأفكار الرئيسية للبحث في ضوء
	←	القانون الوطني، الفقه والاجتهاد
علاقة الموظفين + تعريف	يؤدي	
مفهوم	←	
سير العمل + تعريف	يؤدي	
	←	
القضاء + تعريف	يؤدي	
	←	

إن هذه العملية تبدو سهلة للوهلة الأولى، خصوصاً إذا كان للمفهوم الواحد تفسير واحد في جميع المجالات القانونية، فالمفهوم المتعلق بالقتل مثلاً، له معنى واحد سواء في القانون، أو في باقي المؤسسات القانونية القائمة بذاتها : كمؤسسة وقف التنفيذ، أو العذر المحل، أو الأسباب المخففة .... الخ فتعريف مفهوم القتل، يكون على الشكل التالي :

تعريف

مفهوم القتل ← إزهاق روح إنسان حي

وقد يصعب الأمر، إذا كان للمفهوم الواحد مثلاً معنيين، أحدهما يتعلق بالمفهوم الواسع والآخر يتعلق بالمفهوم الضيق، فكلما مرّ معنا، في تعريف المبحث القانوني، فإن مفهوم البحث في المعنى الواسع هي الدراسة الشاملة، أما في معناه الضيق هو الرد على سؤال معين، وفقاً للشكل التالي :



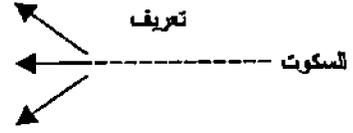
كما يمكن أن يكون للمفهوم الواحد أكثر من معنى أو اثنين، عندها يقوم الباحث بعرض جميع المعاني للمفهوم الواجب تعريفه، ثم يركز بعدها على المعنى الذي يرتبط مباشرة بموضوع بحثه . فالسكوت مثلاً يختلف مفهومه وفقاً للمؤسسة القانونية المنوي الإستناد عليه فيها، ففي الشريعة الإسلامية، فإن سكوت البنات يعني موافقتها على الزواج، أما في القانون المدني فلا يمكن اعتباره موافقة إلا ضمن شروط معينة . غير أنه في

الميدان الجزائي فإن السكوت لا يمكن مطلقاً اعتباره موافقة على ارتكاب الجرم، ونبين ذلك على الشكل التالي :

في الشريعة الإسلامية : الموافقة على الزواج

قانون مدني : الموافقة وفقاً لشرط معينة

قانون جزائي : عدم الموافقة مطلقاً



مناقشة هذه المفاهيم في ضوء التشريع والفقهاء والاجتهاد : من المعروف، أن المناقشة، هي طريقة عملية قانونية لإظهار فوائد أو سلبية المفاهيم السائدة التي يتضمنها البحث، وذلك من أجل وضع الحلول للمشكلة أو المشاكل المثارة من خلال تقديم موضوع للبحث، ويتم ذلك، عن طريق تحليل المعلومات المتوافرة والتوصل إلى الحقائق التي تتضمنها، ومن ثم إبداء الرأي الشخصي والخاص حولها، والواجب تعزيزه استناداً إلى الحلول المقررة في القوانين السائدة، وكذلك آراء الفقهاء والاجتهاد بهذه الحلول .

وهذا ما يتطلب من الباحث المقدر على طرحها بلباقة ودقة ووضوح، وذلك بالاعتماد على اللغة والأسلوب اللذان يعتمدهما الباحث لإثبات صحة ما ينادي به بالاستناد إلى الحجج والبراهين الدافعة والصلبية التي لا تثير أي تساؤل حولها . وي طرح السؤال التالي : ما هي المرتكزات التي تقوم عليها هذه الحجج والبراهين من أجل اعتمادها وأخذها في عين الاعتبار، حتى تكون مقنعة وهادفة .

المبحث الثامن : المرتكزات الرئيسية للحجج والبراهين في المناقشة : رأينا سابقاً، عند دراستنا لموضوع " حل المسألة القانونية " و " التعليق على قرارات المحاكم " بأن أفضل وسيلة لمناقشة أي نقطة من النقاط، أو أي حل لها، هي في طرح المشكلة المتعلقة بهذه النقطة أو هذا الحل بشكل سؤال، حيث يتم الرد على هذا الأخير في ضوء القوانين السائدة، وكذلك في ضوء الفقهاء والاجتهاد وفقاً للاعتبارات التي يقوم عليها المجتمع .

فكما رأينا بأن القانون ينشأ بناء على اعتبارات معينة واحتياجات يتطلبها المجتمع، لذلك يتوجب على الباحث التفتيش والتقيب للوصول إلى معرفة هذه الاعتبارات والاحتياجات التي تم على ضوئها تبني هذا الحل أو ذاك للمشكلة المطروحة، فعندما نص قانون العقوبات على انقضاء العقوبات بمرور الزمن مثلاً، فإنه قدم بذلك الاعتبارات المتعلقة بنسيان الجريمة وإسدال الستار عليها على تلك المتعلقة بالحفاظ على الأمن، إذ هو

أفضل لمصلحة المجتمع من إثارة موضوع هذه الجريمة التي مست أمنه ووجدانه الاجتماعي، اللذان يقوم القانون نفسه بالسهر على حمايتهما .

كما يجب على الباحث أيضاً، أن يطرح التساؤلات حول كل ما يتعلق بالحلول القانونية، سواء كانت نتيجة لاجتهاد مستمر كرس بنص، وما إذا كان النص قديماً أم حديث، فالمعلوم أن التطور في الاجتهاد لا يمكن أن يحصل بين ليلة وضحاها، إذ يتطلب، أي تحول للاجتهاد عن تفسير معين إلى تفسير أحداث يواكب تطور المجتمعات وحاجاتها، وقتاً من الزمن وبصورة تدريجية يتم خلالها هذا التحول شيئاً فشيئاً . فعلى الباحث توضيح ذلك وإعطاء الأمثلة الواقعية التي تدعم استيعابه لمحتوى التشريع والفقهاء والاجتهاد بعد أن يقوم الباحث بالرد على هذه التساؤلات، بلجاً بعدها إلى عملية تقويم لهذه الحلول في ضوء المقومات التي يقوم عليها المجتمع الراهن، وما إذا كانت تتسجم مع هذه المقومات بجميع جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية، الأخلاقية... الخ .

عند الانتهاء من هذه المناقشة، يعمد الباحث إلى إبداء رأيه الشخصي والخاص المتعلقة في كل حل من الحلول، إما بالموافقة عليها، أو بطلب تعديلها، وإما بإلغائها وطرح حل جديد لها، وفقاً لما يراه مناسباً من وجهة نظره . وبعد أن يتوصل الباحث، إلى صقل وتنقية جميع المعلومات المستجعة عن طريق تعريف مفهومها وإبراز الفكرة أو الأفكار رئيسة التي يدور الموضوع حولها، يتقدم بعدها إلى تجسيد هذه العناصر الجوهرية أو المفاهيم المبدئية في قالب يظهرها فيه إلى حيز الوجود العلمي .

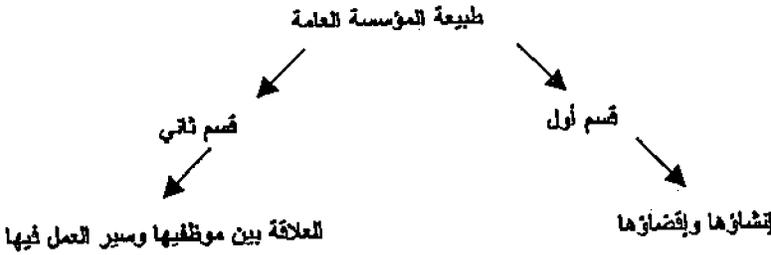
المبحث التاسع : الأسلوب المنهجي في تجسيد عناصر البحث القانوني :

الفقرة الأولى : مرحلة صهر المعلومات : بعد أن ينتهي الباحث القانوني بالتفتيش على العناصر الجوهرية الضرورية لبحثه، يقوم بعد ذلك في تجميعها وتوثيقها، ثم يعمد إلى قرائتها بشكل دقيق وناقد، حتى يستطيع بالتالي تقديمها للغير، أي إلى من وجّه إليه هذا البحث، سواء للأستاذ في الجامعة أثناء المراحل التعليمية الأولى والعالية، أو سواء لرجال القانون والفقهاء، أو لعامة الناس . من أجل ذلك، بلجاً الباحث في مرحلة أولى إلى تقسيم بحثه إلى قسمين رئيسيين معنويين، متسلسلين من حيث الطرح الموضوعي، متجانسين، متوازنين من حيث الحجم، على أن تسبق هذه الأمور جميعاً مقدمة تلقي الضوء بإيجاز على محتوى هذين القسمين المؤلفين لموضوع البحث، إضافة إلى طرح المشكلة أو

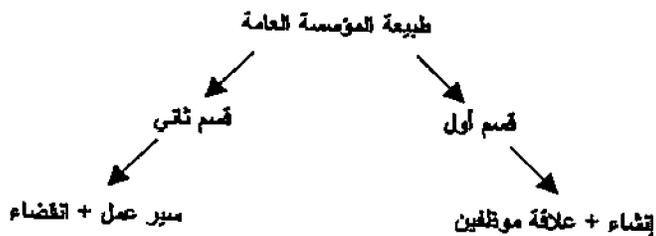
المشاكل المنوي حلها من خلالها .

هنا لا بد من الملاحظة، بأن تقسيم الموضوع إلى قسمين رئيسيين هو التقسيم الأفضل والمعتمد في غالبية الجامعات المعتمدة للنظام الرومانو - جرمانى أو اللاتينى في تدريسها للمواد القانونية، أما تلك التي تعتمد النظام الأنكلو - ساكسونى، فإنها تتبنى التقسيم الثلاثى، ولذلك فلا مانع من اعتماد هذا التقسيم الأخير في الأبحاث القانونية بشرط أن يكون موضوع البحث لا يحتمل إلا هذا التقسيم، أما إذا تعدى التقسيم هذا الشكل الأخير، فإنه يدل مباشرة على عدم مقدرة الباحث القانونى على التحكم في موضوع البحث إن لجهة جدارته في التأليف وإن لجهة بعد نظره في المناقشة والتحليل .

الفقرة الثانية : خطة البحث : " إن وضع خطة للبحث، تقتضى بإيجاد التصميم الذي يجب أن تصب فيها جميع العناصر الجوهرية التي تم اكتشافها لموضوع البحث " . فالتصميم هو الوسيلة التي يعبر بها الباحث القانونى عن الوضوح التام الواجب توافره فيه. كما أنه يتيح للباحث من تنقية العناصر الجوهرية المتنوعة التي بحوزته والمتناقضة أحياناً، لكي يتم جمعها، عن طريق تقسيمها إلى قسمين أو ثلاثة أقسام رئيسية تخضع للمعايير التالية، كما مر معنا أعلاه : إعطاء عنوان للعناصر الجوهرية تعتبر عن جانب معين للعنوان الرئيسى لموضوع البحث، بحيث تغطي هذه العناوين العنوان الرئيسى لموضوع البحث وتكون جزءاً لا يتجزأ منه، فلو أخذنا المثال المتعلق بطبيعة المؤسسة العامة، فيمكن عرضه بالشكل التالي:

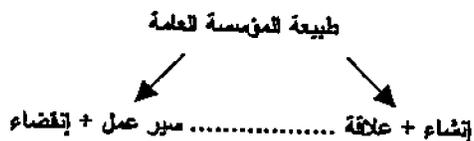


فإذا انتقل الباحث إلى المعيار الثانى، وهو موجود عرض الموضوع بشكل متسلسل ( والذي يجنب كثيراً من الوقوع في التكرار )، أي بمعنى أن القسم الأول يرمى إلى إلقاء الضوء على القسم الثانى، وفقاً للتسلسل الزمني، فإن التقسيم أعلاه لا يمكن اعتماده، ذلك أنه ليس من المعقول أن يتكلم الباحث عن الانقضاء زمنياً قبل التكلم عن سير العمل فيها، عندها يمكن أن يأخذ التقسيم الشكل التالي :



فإذا كان التسلسل وفقاً لمعيار موضوعي، عندها يجب تقديم العام على الخاص والمبدأ على الاستثناء، وهكذا يبقى الباحث يفتش عن التقسيم المنظم والأفضل الذي يمكن أن يجسد فيه نتائج بحثه .

بعد ذلك، يلجأ الباحث إلى تحقيق التوازن في خطة بحثه، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الموضوع قد يكون مركباً، أي أنه يرمي إلى تحديد ارتباط معين بين مؤسستين مختلفتين، فما على الباحث إلا القيام بالربط بين المؤسستين في القسمين معاً، مبيناً نقاط التوافق والاختلاف بين كل قسم من الأقسام، متجنباً تماماً الخوض في شرح المؤسسة الأولى في القسم الأول، والمؤسسة الثانية في القسم الثاني من الموضوع والحفاظ على معيار التوازن بين الأقسام، يقضي أن يكون هناك نوع من التساوي بين أقسام البحث، وإن كان يصح أحياناً أن يكون القسم الثاني أصغر بقليل من القسم الأول، وذلك من أجل اعتبارات نفسية لدى من وجّه البحث إليه، إذ أنه كلما تقدم من النهاية، كلما وجد بأن ما تبقى من قراءة ليس بالحكم الذي تم قراءته، وهذا الأمر ينسجم مع المثل الشائع القائل من أجل تسهيل أمر من الأمور على أحد الناس : " ما بقي أكثر مما مر " فإذا كان القسم الأول من البحث يشكل 55 إلى 60 % من جسم البحث، فلا مانع من أن يكون القسم التالي يشكل 40 إلى 45 % منه . وذلك وفقاً للشكل التالي :



إلا أن تطبيق كل المعايير أعلاه، لا تفيد الباحث إن لم يتقيد بالتجانس بين أقسام البحث وفصوله وبقية تفرعاته . فالتجانس يعني الانسجام التام في عنوان العناصر الجوهرية للبحث إن لجهة القواعد التي تحكمها أم لجهة التعاريف والتفسيرات التي يعطيها لها الباحث للقانوني، بحيث تظهر هذه العناوين في الأقسام وفي الفصول وفي بقية تفرعات البحث، كفكرة واحدة معبرة عن العنوان الرئيسي لموضوع البحث .

غير أنه من الملاحظ، بأن أي بحث لا يمكن أن يؤدي للغاية منه إن لم يكن له مقدمة منفصلة عن الأقسام، تقع بين عنوان البحث الرئيس وبين جسمه ( المؤلف من الأقسام الرئيسية )، إذ يقوم دورها على تحديد موضوع البحث، عن طريق تعريف الهدف المرجو منه بطرح المشكلة أو المشاكل المثارة، وتعيين الأدوات والوسائل التي سيتم استخدامها الباحث من أجل التوصل إلى حلها، طبعاً دون التطرق إلى الحل نفسه، إذ أن هذا الأخير يكون موضوعاً لجسم البحث نفسه، إلى أن تنتهي المقدمة بإعلان خطة البحث. هذا ويشار في المقدمة إلى الفائدة العلمية المرجوة منه، وكذلك الأمر بالنسبة للفائدة النظرية .

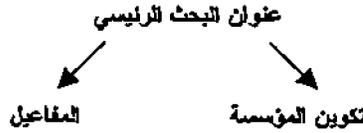
كما يمكن للمقدمة أن تتضمن لمحة تاريخية عن تطور مفهوم موضوع البحث عبر الزمان، وتبيان ما إذا كان بالإمكان اعتماد الطول الماضية في الوقت الحاضر، وذلك في ضوء المبادئ التي تظل موضوع البحث في القانون الوضعي أو في القانون المقارن .

الفقرة الثالثة : كيفية ضم الأقسام رئيسية : وفقاً للمعايير أعلاه، إذا اعترض الباحث أي مشكلة في وضع خطة البحث وإظهار الموضوع من خلال قسمين رئيسيين أو ثلاثة أقسام رئيسية على الأكثر، فإن بإمكانه دمج الأقسام الصغيرة مع بعضها البعض والحصول على تقسيم ثنائي أو ثلاثي بحسب موضوع البحث . فلو أخذنا المثال المتعلق بطبيعة المؤسسة العامة، فإن الأقسام الرئيسية تدور حول : الإنشاء، العلاقة بين موظفيها، سير العمل فيها، الانقضاء . عندما يقوم الباحث باختيار الأقسام الأصغر ودمجها مع بعضها البعض، فلو كان القسمان المنوي دمجهما : علاقة الموظفين ببعضهم وسير العمل في المؤسسة، عندها يمكن إعطاء عنوان واحد لهذين القسمين، يدور حول الفكرة المحورية للعنوان الرئيسي، ويكون التصميم كالتالي :

إنشاء، مفاعل، الإنقضاء .

علاقة الموظفين، سير العمل .

أما إذا أردنا الحصول على قسمين رئيسيين، وكان بالإمكان ذلك، وهو الأفضل كما رأينا، فإذا كان الإنشاء والانقضاء يشكلان الحجم الأصغر، فإنه بالإمكان إعطائهما عنواناً يدور حول الفكرة المحورية للعنوان الرئيسي للبحث، وهو التكوين، فيكون التقسيم كالتالي :



والجدير بالذكر، بأن هناك أنواعاً كثيرة من للتصاميم، كلها ترمي إلى تسهيل عمل الباحث القانوني وأهمها :

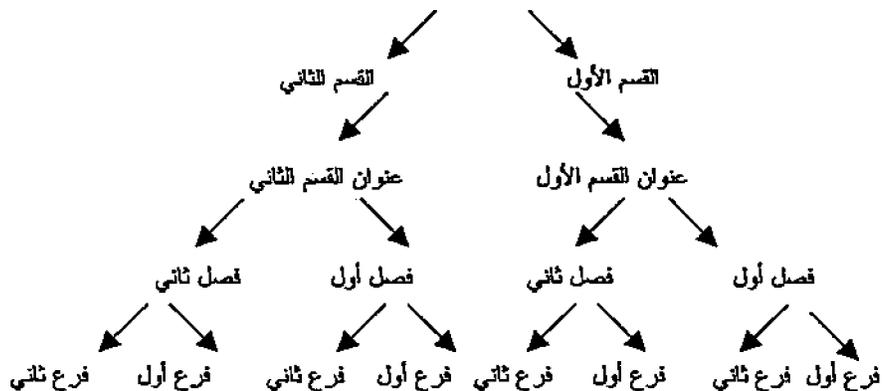
- فئة التصاميم التي تراعي التسلسل الزمني .
  - فئة التصاميم التقنية .
  - فئة التصاميم التقنية المستخرجة من دور الأشخاص .
  - فئة التصاميم التقنية المترامته .
  - فئة التصاميم الغائية .
  - فئة التصاميم في المواضيع المركبة : المقارنة، العلاقة بين موضوعين<sup>(1)</sup> .
- ثم يلي ذلك مرحلة تركيز التصميم النهائي للبحث بعد إدخال التعديلات عليه في ضوء المرحلة أعلاه وبنفس الطريقة، فيقسم إلى فصول وفروع ونبذات . كما يقتضي قدر المستطاع تقادي الإكثار من التقسيمات الفرعية، إلا أنه لا مانع من إعطاء عناوين تعبر عن فحوى المقاطع التي تشرح الفكرة التي يدور حولها الفرع أو النبذة، أو الفقرة وإعطائها رقماً تسلسلياً منذ البدء في كتابة البحث أي من المقدمة، مروراً بجسم الموضوع، وصولاً إلى نهاية البحث، فإن ذلك يساعد القارئ على التوجه مباشرة إلى الفكرة التي يريد الاستشهاد بها والتي يمكن أن يجدها في الفهرس آخر للكتاب، الذي يشار فيه إلى رقم البند الذي يحمل الفكرة المقصودة .

الفقرة الرابعة : الانتقال من الجزء إلى الكل : لا بد من الإشارة بادئ ذي بدء بأن التناسب بين المعايير المنوه عنها أعلاه والموضوع قيد البحث المؤلف من المقدمة ومن القسمين الرئيسيين، يمكن تحديد حجمهم وفقاً للقياسات التالية مع الأخذ بعين الاعتبار مضمون الموضوع والفكرة الرئيسية التي تدور حوله : فالمقدمة تكون تقريباً بحدود 20 % من البحث بأكمله، والقسم الأول بحدود 45 %، أما القسم الثالث فيكون بحدود 35 %، وهذه الأرقام، نكرر بأنها تقريبية بحتة، ننقل إلى تبيان الشكل على هذا النحو :

<sup>1</sup> - د. حلمي النجار : م.س، ص: 210 وما يليها .

## العنوان الرئيسي للبحث

للمقدمة



الفقرة الخامسة : الفكرة المحورية التي يدور حولها البحث : وهكذا، يتبين لنا من الشكل، أنه بالإمكان للباحث القانوني أن ينطلق من جزئيات البحث وصولاً إلى العنوان المناسب والمنسجم مع موضوع بحثه، فإذا كان الباحث قد أنهى جمع المعلومات، أي العناصر الجوهرية الجزئية لبحثه، فبيداً بفرزها ووضعها ضمن مجموعات صغيرة، يبدأ بالدمج بينها وإعطاء كل مجموعة جديدة عنوان ينسجم مع ما يضم من عناوين جزئية، وهكذا حتى يصل إلى القسمين الرئيسيين أو الثلاثة أقسام الرئيسية، لكي يوحدتها تحت عنوان رئيسي واحد وهو عنوان البحث الرئيسي .

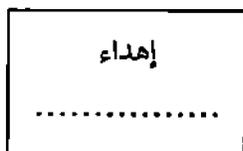
إنما يشترط في ذلك، أن يلتزم الباحث بإيجاد نوعاً من الترابط والملاءمة بين جزئيات الموضوع المختلفة، فتبدو وكأنها مكملة لبعضها البعض، كما يتوجب عليه أيضاً، أن يجعل من هذه الجزئيات متماسكة مع بعضها البعض حتى يتمكن من عرض الفكرة المحورية التي يدور موضوع البحث حولها . وهكذا يمكن للباحث أن يتوصل إلى إيجاد عنوانه الرئيسي، وكذلك خطة بحثه، عن طريق اللجوء إلى المعلومات الجزئية المستجمعة لديه، دون التقيد بأي خطة معينة أو مفروضة عليه، وهكذا بعد أن يتم الباحث جميع ما تقدم، ضمن الشروط والمعايير أعلاه، يعمد بعد ذلك إلى إبراز الشكل الخارجي النهائي لبحثه .

المبحث العاشر : الشكل النهائي الخارجي للبحث :

الفقرة الأولى : ماهية البحث : إن عملية إظهار الشكل النهائي للبحث، تختلف باختلاف الغاية التي من أجلها تم اختيار موضوع البحث، الذي يمكن أن يكون من أجل عرض

مقالة معينة في إحدى الجرائد أو المجلات الحقوقية، أم من عرضه على أستاذ المادة القانونية من قبل الطالب، لاختبار معلوماته بناء على طلب أستاذه، أم من أجل الحصول على شهادة الدراسات العليا أو الدبلوم، أو الدكتوراه، وأما من أجل معالجة مشكلة قانونية أو اجتماعية أو اقتصادية... الخ، إنما يبقى على الباحث دائماً تقديم المعلومات التالية في متن بحثه والتي تحدد ماهية هذا البحث، حيث يجب أن ترد على الغلاف الخارجي للبحث على الشكل التالي ( انظر الفصل الثامن من الكتاب ) .

الفقرة الثانية : ما يلي الغلاف : بعد تخصيص صفحة بحفظ حقوق المؤلف وتحديد الطبعة والسنة، يلي ذلك، طبعاً إذا شاء الباحث هذا الأمر، الإهداء فتخصص صفحة إلى هذا الغرض على الشكل التالي :



الفقرة الثالثة : ملخص خطة البحث : إن وضع ملخص لخطة البحث هي من الأهمية بمكان إذ أن القارئ يستطيع من خلالها، وقبل التعرض لمضمون البحث، من التعرف على المعطيات الشاملة التي تم حصر موضوع البحث ضمن إطارها، حيث يستطيع هذا القارئ تكوين فكرة سريعة عن متدرة مؤلفة البحث في السيطرة على جوانب الموضوع، فيأتي الملخص على هذا الشكل .

#### ملخص خطة البحث

ص	ص	المقدمة : ( بند ...
ص	ص	الفصل الأول : ( بند ) ...
ص	ص	الفصل الثاني : ( بند ) ...
ص	ص	القسم الأول : ( بند )
ص	ص	الفصل الأول : ( بند ) ...
ص	ص	الفصل الثاني : ( بند ) ...
ص	ص	القسم الثاني : ( بند )
ص	ص	الفصل الأول : ( بند ) ...
ص	ص	الفصل الثاني : ( بند ) ...

الفقرة الرابعة : المراجع : يختلف المؤلفون فيما بينهم حول تحديد مكان عرض المراجع التي استند إليها الباحث أثناء عمله الطويل في تأليف بحثه، فمنهم من يرتأي أن تأتي

الصفحة المتعلقة بالمراجع في نهاية البحث وقبل الفهرس النهائي، ومنهم من يرى أن تأتي في بداية البحث، من أجل تكوين فكرة عن متانة وصلابة المراجع التي استند إليها الباحث في عرض موضوعه، وتأتي لائحة أو صفحة المراجع في فصل المصادر والمراجع ( الفصل الرابع ) .

إن هذا النموذج يمكن أن يمتد على عدة صفحات، إنما يجب أن يلتزم الباحث القانوني الدقة في إيراد هذه المراجع، والتي يمكن أن ترد في الهوامش عند معالجة البحث بأكمله، عندها يعمد الباحث إلى إيرادها، وطبعاً في الهامش، بصورة مختزلة، كما رأينا سابقاً عند دراستنا للمنهجية المتبعة في دراسة القاعدة القانونية، وهذا ما يفرض على الباحث بعرض صفحة خاصة تلي صفحة المراجع، تتعلق بالاختزال العملي للمراجع الآتية الذكر.

**الفقرة الخامسة : الصفحة المتعلقة بشرح الاختزال المتبع :** إن هذه الصفحة توضح للقارئ كيفية العودة إلى المرجع الخاص المعتمد لدى الباحث، من أجل بلورة فكرة من الأفكار أو مبدأ من المبادئ، فإن عدم تنوير القارئ إلى الطريقة المستعملة في إختزال مؤشرات المراجع المندرجة في صفحة المراجع، قد يؤدي بالقارئ إلى الخلط بين مرجع وآخر، فتأتي الصفحة المخصصة للإختزال على الشكل التالي تحت عنوان المصطلحات وعلى سبيل المثال :

المصطلحات	
	ن.ق: نشرة قضائية
	العدل: مجلة للعدل
	عالية : مجموعة إجتهدات التمييز الجزائية لسير عالية
	.....
	.....
	.....
	.....

بعد ذلك، يبدأ الباحث بتقييم صفحاته ابتداء من المقدمة وحتى نهاية البحث، إذ أن الصفحات المذكورة أعلاه، لا يجري عادة ترقيمها من ضمن البحث، إذ أنها تشكل معلومات قائمة بذاتها .

## فهرس المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

- 1- إبراهيم أبو سليمان، د. عبد الوهاب : كنبلة للبحث العلمي . ط3 . ( دار الشروق، جدة : 1987 ) .
- 2- إبراهيم، د. علي مصباح : منهجية البحث القانوني . ط1 . ( دن، دم:ن: 1997 ) .
- 3- ابن خلدون : المقدمة . دط . ( دار الكتاب اللبناني ) .
- 4- أبو السعود، د. رمضان : المدخل إلى القانون (وبخاصة المصري واللبناني) . (الدار الجامعية ، بيروت: 1986 ) .
- 5- أبو السعود، د. رمضان: الموجز في شرح مقدمة القانون المدني ( القاعدة القانونية ) . (الدار الجامعية ، بيروت: 1994 ) .
- 6- إسماعيل، عزت سيد : علم النفس التجريبي . ط1 . ( عالم المطبوعات، الكويت : دت ) .
- 7- ألتونجي، د. محمد : في المنهاج . دط ( بيروت . عالم الكتب ) .
- 8- بامات، حيدر : إسهام المسلمين في الحضارة الإسلامية . تر : د. ماهر عبد القادر محمد . دط . ( دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية : 1983 ) .
- 9- بدوي، د. عبد الرحمن : مناهج البحث العلمي . دط ( النهضة العربية، القاهرة: 1963 ) .
- 10- جار الله، د. زهدي : الكتابة للصحيحة . ط3 . ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت : 1981 ) .
- 11- الحجار، د.حلمي : المنهجية في القانون من النظرية إلى التطبيق . ط1 . ( بيروت: 1997 ) .
- 12- حسن فرج ، د. توفيق : المدخل للعلوم القانونية. ( منشورات لدار الجامعية، بيروت : 1993 ) .
- 13- حسن، د. أحمد عبد للمنعم : أصول كتابة البحث العلمي . ط1 ( القاهرة المكتبة الأكاديمية: 1996 ) ج 1 .
- 14- حمادة، د. محمد ماهر : المصادر العربية والمعربة . ط3 . ( مؤسسة الرسالة، بيروت : 1982 ) .
- 15- خان، د. ظفر الإسلام : دليل الباحث إلى إعداد الرسائل للجامعية والبحوث العلمية. ط1 . (مؤسسة الرسالة، بيروت : 1996 ) .
- 16- خليل، د. عماد الدين : كتابات إسلامية . ط1 . ( المكتب الإسلامي، بيروت : 1982 ) .
- 17- رستم، د. أسد : مصطلح التاريخ . دط . ( المطبعة الأمريكية، بيروت : 1939 ) .
- 18- زكي، أحمد : الترفيم وعلاماته في اللغة العربية . دط. ( المطبعة الأميركية بمصر : 1912 ) .
- 19- ثلبي، د. أحمد : كيف تكتب بحثاً أو رسالة . دط . ( مكتبة النهضة المصرية: 1952 ) .
- 20- صاقي، د. طه زكي : منهجة العلوم القانونية . ط1 . ( طرابلس - لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب : 1998 ) .
- 21- صاقي، دطه : المبادئ الأساسية لقانون العقوبات اللبناني، القسم العام . ط1 ( منشورات المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان : 1993 ) .
- 22- عبد القادر محمد، د. ماهر : مقدمة في تاريخ الطب العربي . ط1 . ( دار العلوم العربية، بيروت : 1988 ) .
- 23- عبد القادر، د.ماهر : المنطق ومناهج البحث . دط . ( دار النهضة العربية، بيروت : 1985 ) .
- 24- عبيدات، ثوقان، ورفاقه : للبحث العلمي. دط. ( عَمَّان، دار مجدلاوي : دت ) .
- 25- عميرة، د. عبد الرحمن : أضواء على البحث والمصادر . ط4 . (دار الجيل، بيروت : 1986 ) .
- 26- العرجي، د. مصطفى : للقاعدة القانونية . ط1 . ( مؤسسة بحسون الثقافية : 1992 ) .

- 27- غرابيه، دلفوزي، ورفاته : أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط3. ( دار الثقافة، عمان : 1990 ) .
- 28- فرج، د. توفيق و د. محمد يحيى مطر : المنخل للعلوم القانونية ( النظرة العامة للقانون والنظرية العامة للحق ) ( الدار الجامعية ، بيروت : 1990 ) .
- 29- فرحات، الرئيس البير: المنخل للعلوم القانونية (أصول القواعد القانونية ونظرية الحق) ( بيروت : 1993 ) .
- 30- فروخ، د. عمر : عبقرية العرب في العلم والفلسفة . ط4 . ( المكتبة المصرية، صيدا : 1985 ) .
- 31- قاسم، د. محمد محمد : المنخل إلى مناهج البحث العلمي . ط1 . ( دار النهضة العربية، بيروت : 1999 ) .
- 32- المجنوب، د. أنور طلال : منهج البحث وإعداده . د.ط . ( مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت : 1993 ) .
- 33- محمد، د. محمد علي : علم الاجتماع والمنهج العلمي . د.ط . ( دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية : 1984 ) .
- 34- مكاري، د. عبد الغفار : لمّ للفلسفة . د.ط . ( منشأة المصارف الإسكندرية : 1918 ) .
- 35- ملحسن، د. ثريا : منهج البحوث العلمية . ط3 . ( دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت : 1983 ) .
- 36- المنصور، زهير : مقدمة في منهج الإبداع . ط1 . ( ذات السلام، الكويت : 1985 ) .
- 37- موسى، جلال : منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية. د.ط . ( دار الكتاب اللبناني، بيروت : 1972 ) .
- 38- النشار، د. علي سامي : مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي . د.ط . ( دار النهضة العربية، بيروت : 1984 ) .
- 39- اليازجي، د. كمال : إعداد الأطروحة الجامعية مع تمهيد في مقدمات الدراسة الجامعية . ط1 . ( دار الجبل، بيروت : 1986 ) .
- 40- يعقوب، د.إميل : كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث . د.ط . ( جروس برس، طرابلس، لبنان : د.ت ) .